

النسخة الـ 11 سنطلق 29 نوفمبر المقبل.. والباب مفتوح للمشاركين من داخل الكويت وخارجها

## فتح باب التسجيل المبكر لـ «ماراثون الخليج» أكبر حدث رياضي بالكويت



تجلاء العيسى تتسلم درعا من أحمد الماجد الرئيس التنفيذي للعمليات في «سافكس»

ترسيخا لدوره في دعم برامج الاستدامة المجتمعية، أعلن بنك الخليج عن فتح باب التسجيل المبكر في النسخة الحادية عشرة من «ماراثون بنك الخليج»، الماراثون الوحيد في الكويت المصنف عالميا، والذي تنطلق فعالياته في 29 نوفمبر المقبل.

وجدد البنك دعواته السنوية للرياضيين، والمبتدئين، وجميع فئات المجتمع داخل الكويت وخارجها، للمشاركة في هذا الحدث الرياضي البارز، الذي أصبح من أبرز الفعاليات الرياضية التي تشهدها البلاد سنويا، وأشار إلى أن التسجيل متاح عبر الرابط التالي: [www.gulfbank642marathon.com](http://www.gulfbank642marathon.com)

### التنوع والشمول

وكانت النسخة العاشرة من ماراثون بنك الخليج قد شهدت إقبالا قياسيا من المشاركين تجاوز 10 آلاف متسابق من مختلف الفئات، فيما تصدر الكويتيون قائمة أكبر الجسديات المشاركة بعدد بلغ 5293 للكويتيين، يليهم الهنود والفلبينيين والمصريين والليثانيين.

ويتمسك الماراثون بالتنوع والشمول، حيث بلغت نسبة النساء المشاركات 44٪ من إجمالي المشاركين مقابل 56٪ للرجال، في حين بلغت نسبة كبار

السن فوق 65 عاما 0,5٪ و3 ما بين سن 55 و64 عاما. أما الشباب فقد كان لهم نصيب كبير من المشاركة بنسبة 44,4٪ بلغت للفتة العمرية من 21 إلى 34 و27,9٪ للفتة العمرية من 35 إلى 44، فيما بلغت حصة الشباب تحت 21 عاما نحو 12,6٪ من إجمالي عدد المشاركين.

**التنمية المستدامة**

وتأتي رعاية البنك المستمرة للماراثون في إطار دعمه لجهود الدولة في تعزيز الثقافة الرياضية المجتمعية، باعتبارها من ركائز التنمية المستدامة، عبر الاستثمار في رأس المال البشري وتحسين قدراته. ويعد هذا الحدث من المبادرات الرائدة في الكويت والمنطقة، الهادفة إلى ترسيخ نمط حياة صحي، وجعل ممارسة الرياضة جزءا أساسيا من الحياة اليومية للأفراد والأسر، في ظل تزايد معدلات الإصابة بأمراض السكري والسمنة والقلب، التي تشكل تحديا صحيا للمجتمع.

**دعم المواهب الشباب**

ويهدف بنك الخليج من خلال الماراثون إلى دعم المبادرات الشبابية والوطنية، سواء عبر شراكته مع الشركة المنظمة، أو من خلال إتاحة

أول توسع خارجي للشركة منذ تأسيسها في 2006.. لتعزيز حضورها الإقليمي والعالمي

## «ABK Capital» تؤسس شركتها التابعة بمركز دبي المالي العالمي

الشركة لأسواق المنطقة، خصوصا أنه يتميز بالبنية التحتية المتطورة ومواكبته الدائمة لتطورات واحتياجات السوق، فضلا عن تكامل الخدمات بينه وبين المراكز العالمية الرئيسية.

وأضاف شحور أن الشركة ركزت جهودها على تعزيز فريق العمل، وإعادة تموضعها في السوق المحلية، وتقديم منصة حلول استثمارية رائدة، خصوصا الحلول الاستثمارية لأصول الأسواق الخاصة، مبينا أنه ومع الحصول على رخصة سلطة دبي للخدمات المالية، ستولي الشركة اهتماما للتوسع إقليميا وجذب المزيد من العملاء إليها.



د.حسين شحور



عبدالعزیز جواد

أعلنت شركة «ABK Capital»، الذراع الاستثمارية لمجموعة البنك الأهلي الكويتي، عن تأسيس شركتها التابعة في مركز دبي المالي العالمي DIFC، بعد حصولها على موافقة سلطة دبي للخدمات المالية، في خطوة استراتيجية تهدف إلى توسيع حضورها الإقليمي والعالمي.

وتعد هذه الخطوة أول توسع خارجي للشركة منذ تأسيسها عام 2006 تكميدا لالتزامها بتنفيذ استراتيجيتها الطموحة. ويعد مركز دبي المالي أحد أبرز المراكز المالية في العالم، حيث يدير أكثر من 6 آلاف شركة مسجلة من بينها أكثر من 370 شركة لإدارة الأصول والثروات وما يزيد على 700 مليار دولار من الأصول.



ولفت إلى تقديم حلول فريدة في مجال إدارة الأصول، وربط الأسواق الإقليمية بالفرص العالمية بشكل أكبر، من خلال خدمات الشركة المختلفة ومنصة التداول الإلكتروني التي تتيح وصول العملاء بشكل أبسط وأسهل إلى مختلف الحلول الاستثمارية. وذكر شحور أن تأسيس الشركة التابعة في مركز دبي المالي العالمي بدولة الإمارات، يشكل خطوة مكملة لاستراتيجية ABK Capital التوسعية والتي شملت في المرحلة الأولى وتأسيس علاقات استراتيجية مع أكبر مديري الأصول العالميين مثل بلاكستون وبلوك روك، كاشفا عن أن الفترة المقبلة ستشهد المزيد من الخطوات من أجل تعزيز مكانة الشركة التنافسية في السوق.

وعاما وهو ما يتجلى في نيل الترخيص الجديد، لافتا إلى تمتعها بسمعة قوية مستندة على فلسفتها الاستثمارية المحافظة واعتمادها على مبادئ الشفافية والابتكار في الحلول والخدمات.

وأضاف جواد: «يعزز تواجدها في مركز دبي المالي العالمي قدرتنا التنافسية وعلاقتنا مع شركات مثل بلاك روك وبلاكستون، من خلال درونا من الاستفادة من الفرص الواعدة التي تخطط الشركة للاستفادة منها»، وأشار إلى أن الترخيص الجديد يشكل مرحلة جديدة في مسيرة شركة ABK Capital التي تواصل مواكبة التطورات المتسارعة في قطاع الاستثمار،

بلغت 4.09 ملايين دينار بزيادة 64,03٪.. لتعكس نمواً قوياً من مصادر أرباح تشغيلية ومستدامة

## عبدالعزیز السند: «بيت الاستثمار الخليجي» حققت أعلى أرباح منذ الاستحواذ عليها

الأخيرة من عمر الشركة، بعد مرحلة استثنائية صعبة من الهيكلة والبناء في الوقت ذاته في ظل منافسة شديدة واعتماد الشركة على مواردها المالية دون تحميل المساهمين أعباء وأكلاف تمويل أو مخاطر ديون، ما عزز وضاعف من مائة المركز والأداء المالي».

وأضاف: «النجاحات التي حققتها المجموعة تعتمد بصفة أساسية على فلسفة ومنهجية علاقة العمل الراسخة التي تتميز بها مع شركائنا الاستراتيجيين واستثماراتها التشغيلية التي تركز قاعدتها في الكويت وتنتشر في الأسواق الخليجية الراسخة أمنا واستقرارا، بالإضافة إلى مواءمة وتوجيه موارد الشركة المادية والبشرية التي تتمتع بها نحو القطاعات الواعدة التي تمثل فرصا كبيرة للنمو بما يسهم في دفع عوامل القوة المالية والقدرة التنافسية لشركة بيت الاستثمار الخليجي».

وكشف الأيوب عن أن أهم معايير الشركة هي انتقاء استثماراتها هو التركيز على التشغيل والتدفق النقدي والطلب المستمر والمرتفع والدفاعية والمقاومة التي يمتد بها الاستثمار في كل الأوضاع والظروف لمجابهة التحديات والمتغيرات الطارئة والعبارة، مستلهمين خطواتنا من دروس الماضي.



عبدالعزیز السند مقررًا الاجتماع العمومي لشركة بيت الاستثمار الخليجي بحضور محمد الأيوب

عقدت شركة بيت الاستثمار الخليجي اجتماع الجمعية العمومية بنسبة حضور بلغت 87,6٪، حيث وافقت الجمعية على البيانات المالية للعام 2024، وأقرت تقرير مراقبي الحسابات.

وبهذه المناسبة، قال رئيس مجلس الإدارة، عبدالعزیز السند: «لقد كان عام 2024 عاما استثنائيا بالنسبة لشركة بيت الاستثمار الخليجي، حيث إن الأرباح الصافية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 بلغت 4.09 ملايين دينار بنسبة نمو 64,03٪، مقارنة بأرباح 2023 البالغة 2,49 مليون دينار». وأشار السند إلى أن نتائج 2024 تعد الأعلى في مسيرة الشركة منذ الاستحواذ عليها، وهي تعكس نموا قويا على أساس صعيد كل من مصادر أرباح تشغيلية نامية تتميز بالاستقرار والاستدامة، تماشيا ما تم التخطيط له منذ تملك الشركة، حيث كانت رؤيتنا تستهدف بناء كيان تشغيلي راكمه الأساس في الكويت منته خليجيا وإقليميا وعالميا بالنهج نفسه الذي نسبر عليه وهو اقتناص الفرص التشغيلية ذات القيمة المضافة. وأوضح أن النتائج المالية الإيجابية للشركة عن العام الماضي مدفوعة بالأداء التشغيلي الذي يعكس جودة الأصول ومصادر الأرباح، حيث

شهدت الأعمال والأنشطة نموا إيجابيا في موازاة استمرار بناء استثمارات تتماشى مع الأهداف والرؤية طويلة ما بين متوسطة الأجل وطويلة الأجل.

وأكد السند أن الوضع المالي الجيد للشركة على صعيد كل المؤشرات سواء المتعلقة برأس المال التشغيلي أو النسب الرقابية القوية ومستويات الديون، يدفعها للمضي قدما بثبات، مشددا على أن «مجموعة خليجي» من بين الأقل ديونا والتميزا على مستوى القطاع الاستثماري.

ونكر أن الشركة ستواصل بثبات تحقيق نسب ومعدلات أداء جيدة مقارنة بالسنوات السابقة، حيث تحرص كل عام على أن تكون هناك بصمة جديدة إضافية على صعيد الأرباح وتنمية حقوق المساهمين من خلال تبني

عبدالعزیز السند مقررًا الاجتماع العمومي لشركة بيت الاستثمار الخليجي بحضور محمد الأيوب

## الاقتصاد الرقمي السعودي يستحوذ على 15,6٪ من الناتج المحلي للمملكة

تعوديات المشتغلين في هذا القطاع 27,5 مليار ريال. وبحسب مستويات الاقتصاد الرقمي فإن مساهمة المستوى الأساس من الاقتصاد الرقمي بلغت 2,6٪ الذي يشمل: الأنشطة المنتجة لسلع وخدمات تقنية المعلومات والاتصالات، في حين أن مساهمة المستوى الضيق بلغ 2,3٪ الذي يشمل: المنشآت التي تعتمد على المداخل الرقمية، بينما بلغت نسبة مساهمة المستوى الواسع 10,7٪ الذي يشمل: المنشآت التي تحسن منتجاتها وخدماتها بشكل كبير باستخدام المداخل الرقمية.

يذكر أن هذا المسح يستند إلى دليل إنتاج الإحصاءات في الاقتصاد الرقمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، بما يضمن قابلية المقارنة الدولية للمؤشرات الصادرة عن المملكة.



واس: كشفت الهيئة العامة للإحصاء السعودية أن حصة الاقتصاد الرقمي من الناتج المحلي الإجمالي حققت ارتفاعا بلغ 15,6٪، بزيادة نسبتها 1,6٪ مقارنة بعام 2022، وذلك وفقا لنتائج نشرة إحصاءات الاقتصاد الرقمي لعام 2023، وأوضحت النشرة أن واردات سلع تقنية المعلومات والاتصالات سجلت نموا ملحوظا بـ 54,9 مليار ريال في عام 2023 مقارنة بعام 2022، حيث كانت 45,8 مليار ريال، بمعدل نمو بلغ 19,9٪.

وفي المقابل حققت الصادرات والسلع المصدرة لها ذات التقنيات نموا بلغ قدره 76,1٪، حيث ارتفعت من 6,7 مليارات ريال إلى 11,8 مليار ريال خلال الفترة نفسها، وظهرت النشرة أن نسبة المنشآت التي تستخدم أجهزة أو أنظمة ذكية مرتبطة بالإنترنت بلغت 71,6٪ من إجمالي المنشآت المتصلة

بلغت الإيرادات التشغيلية لقطاع تقنية المعلومات والاتصالات في عام 2023 نحو 236,4 مليار ريال، مقابل نفقات تشغيلية بلغت 115,4 مليار ريال، كما بلغت

## الشركات تلجأ للذكاء الاصطناعي لمواجهة «فوضى» الرسوم الجمركية

مع التغيرات في أنظمة الرسوم الجمركية. وقد استخدم مهندسو الشركة جدول التعرفة المنسقة (HTS)، وهو مستند يتألف من 4400 صفحة يحتوي على الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة إلى الولايات المتحدة، لتغذية إجابات هذا الوكيل الذكي. وأكدت الشركات أن أنظمة الذكاء الاصطناعي تمكنها من اتخاذ قرارات بشأن تعديل سلاسل الإمداد العالمية بسرعة أكبر بكثير.

فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وفقا لتقرير نشرته شبكة «CNBC» الأميركية واطلعت عليه «العربية Business». وفي الأسبوع الماضي، أعلنت شركة Salesforce أنها طورت وكيل ذكاء اصطناعي متخصص في الواردات يمكنه «معالجة» التغييرات بشكل فوري لجميع فئات المنتجات البالغ عددها 20 ألف في نظام الجمارك الأميركي، واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها»، وذلك لمساعدة الشركات على التكيف

العربية: تلجأ الشركات إلى أدوات الذكاء الاصطناعي لمساعدتها في التعامل مع الاضطرابات الواقعية التي تشهدها التجارة العالمية.

وأفادت عدة شركات تكنولوجية بأنها تستخدم هذه التكنولوجيا الناشئة لتصور سلاسل الإمداد العالمية للشركات - بدءا من المواد المستخدمة في تصنيع المنتجات، وصولا إلى أماكن شحن هذه السلع، وذلك لفهم تأثير الرسوم الجمركية المتغيرة التي

## «الوطني»: تقلبات متزايدة في الأسواق مع استمرار التوترات التجارية والمخاوف المالية



اليوان الصيني بنسبة 0,45٪ خلال الأسبوع ليصل إلى 7,1810.

وفي اليابان، تباطأ نمو الصادرات إلى 2٪ على أساس سنوي في أبريل، وسجل الميزان التجاري عجزا، فيما ارتفع الين الياباني إلى مستوى 142,56، وفي استراليا خفض بنك الاحتياطي الأسترالي أسعار الفائدة إلى 3,85٪، مشيرا إلى تراجع معدلات التضخم واستمرار حالة عدم اليقين العالمية.

من جهة أخرى، ذكر تقرير البنك الوطني أن أسواق الأسهم العالمية سجلت تراجعاً خلال الأسبوع، إذ انخفض مؤشر «ستاندرد آند بورز» و«سوتوكس 600» بنسبة 2,61٪ و0,75٪، على التوالي، مع تسجيل خسائر حادة يوم الجمعة بعد تهديد الرئيس ترامب برفض رسوم جمركية جديدة على الاتحاد الأوروبي وشركة «أبل».

اليورو الأسترالي أمام الدولار الأميركي بنسبة 1,2.

على صعيد آخر، أشار البنك الوطني السويسري إلى إمكانية حدوث انكماش اقتصادي خلال هذا العام، بعد تسجيل معدل تضخم صفري في أبريل، لافتا إلى قوة الفرنك السويسري ومخاطر فرض الرسوم الجمركية.

وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تجاوز الإنتاج الصناعي في الصين خلال شهر أبريل التوقعات مسجلا نموا بنسبة 6,1٪ على أساس سنوي، وذلك على الرغم من تباطؤ مبيعات التجزئة. وخفض بنك الشعب الصيني أسعار الفائدة الرئيسية على القروض بمقدار 10 نقاط أساس، في محاولة لتعزيز الطلب الضعيف على الائتمان، وارتفع الدولار الأميركي أمام

وسط تصاعد المخاوف بشأن العجز المالي والسياسات الضريبية المستقبلية.

وتراجع مؤشر الدولار الأميركي بنسبة 1,96٪ مقابل العملات الرئيسية الأخرى، لينتهي تداولات الأسبوع مقلقا عند مستوى 99,112، أما في كندا فقد تباطأ معدل التضخم الكلي إلى 1,7٪ في أبريل، بينما استقر التضخم الأساسي عند 3,2٪، مما حد من التوقعات بخفض أسعار الفائدة خلال شهر يونيو.

وفي أوروبا، انخفض مؤشر مديري المشتريات المركب لمنطقة اليورو إلى 49,5، مدفوعا بضعف أداء قطاع الخدمات في كل من ألمانيا وفرنسا، في حين شهدت المملكة المتحدة تسارع معدل التضخم إلى 3,5٪، وسجل مؤشر مديري المشتريات المركب قراءة انكماشية بلغت 49,4، وارتفع

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن الأسواق العالمية شهدت هذا الأسبوع تقلبات متزايدة نتيجة استمرار التوترات التجارية والمخاوف المالية، في ظل حالة عدم اليقين المستمرة التي تؤثر على ثقة المستثمرين، مشيرا إلى أن هذه التقلبات تزامنت مع قرارات السياسة النقدية المتباينة للبنوك المركزية، وصودر موجة من البيانات الاقتصادية تعزز حالة عدم استقرار الأسواق.

وفي الولايات المتحدة، تراجعت طلبات الحصول على إمانات البطالة الأولية إلى 227 ألفا، في حين ارتفع مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 52,1، مما يعكس تحسن النشاط التجاري هامشيا. إلا أن عائدات سندات الخزنة لأجل 30 يوما ارتفعت إلى 5,14٪، بعد أن شهد مزاد السندات إقبالا ضعيفا،

الذي يعكس تحسن النشاط التجاري هامشيا. إلا أن عائدات سندات الخزنة لأجل 30 يوما ارتفعت إلى 5,14٪، بعد أن شهد مزاد السندات إقبالا ضعيفا،